

مؤتمر العمل العربي
الدورة الأربعة
الجزائر - الجمهورية الجزائرية
15 - 22 أبريل / نيسان 2013



و.م.ع.ع.د. / 40 / 1
القسم الثاني / ملاحق - الثاني

البند الأول

تقرير المدير العام لمكتب العمل العربي

**** ملاحق (القسم الثاني) :**

- الملحق الثاني : التقرير السنوي لمتابعة التقدم في إنجاز العقد العربي للتشغيل.

تقديم:

أولاً: أصدرت القمة الاقتصادية والتنموية والاجتماعية (الكويت 2009) قراراً باعتماد الفترة 2010 – 2020 عقداً عربياً للتشغيل وتكليف المنظمة بتنفيذ البرنامج المتكامل لدعم التشغيل والحد من البطالة في الدول العربية والمشاريع المنبثقة عنه وذلك بالإضافة إلى العديد من الوثائق المرجعية للمنظمة نذكر منها إعلان الدوحة وبيان الجزائر والأجندة العربية للتشغيل ووثيقة الرياض.

ولمتابعة تنفيذ القرار الخاص بالعقد العربي للتشغيل قامت منظمة العمل العربية بإعداد وثيقة العقد التي أقرتها الدورة (37) لمؤتمر العمل العربي (المنامة 2010) وتم تعميمها على أطراف الإنتاج الثلاثة في الدول العربية مع طلب موافاة المنظمة بتقرير متابعة سنوي حول مدى التقدم في إنجاز متطلبات العقد العربي للتشغيل وقد تم عرض أول تقرير المتابعة على الدورة (38) لمؤتمر العمل العربي (القاهرة 2011).

ثانياً: في إطار متابعة تنفيذ قرارات الدورة (39) لمؤتمر العمل العربي بشأن العقد العربي للتشغيل وجه السيد/ المدير العام خطاباً لأطراف الإنتاج الثلاثة تحت الأرقام (372- حكومات)، (373- أصحاب أعمال)، (374- عمال) بتاريخ 2012/4/22، لتضمين خطط عملهم التشغيلية، البرنامج التنفيذي للعقد العربي للتشغيل وموافاة المنظمة بالتقرير السنوي للمتابعة بشأن الأنشطة والإجراءات المتخذة للتقدم في إنجاز متطلبات العقد وفقاً لقرار المؤتمر رقم (1478) الذي جاء فيه ضمن أمور أخرى ما يلي:

1- دعوة الدول العربية التي لم تعتمد العقد العربي للتشغيل والإستراتيجية العربية للتدريب والتعليم التقني والمهني إلى اعتمادها طبقاً لقرار مؤتمر العمل العربي رقم (1424) (المنامة / مملكة البحرين 2010).

2- دعوة أطراف الإنتاج الثلاثة (حكومات، منظمات أصحاب الأعمال، منظمات العمال) لموافاة مكتب العمل العربي بتقرير المتابعة السنوية حول مراحل التقدم في إنجاز العقد العربي للتشغيل، ليتسنى له استكمال تقريره الدوري للقمة العربية الاقتصادية والاجتماعية والتنموية بهذا الشأن.

3- دعوة أطراف الإنتاج في الدول العربية للمزيد من التعاون مع مكتب العمل العربي بشأن العمل بمتطلبات تنفيذ العقد العربي للتشغيل، لما لذلك من أهمية في زيادة فرص العمل والحد من البطالة ومخاطرها الاجتماعية والاقتصادية

والأمنية، خاصة أن معظم المطالب الشعبية التي سادت العديد من البلدان العربية قد تركزت حول قضايا التشغيل والبطالة والفقير.

ثالثاً: الردود: تلقى مكتب العمل العربي ردود كل من: (المملكة الأردنية الهاشمية، جمهورية العراق، سلطنة عمان، دولة فلسطين، دولة قطر، اتحاد الصناعات العراقي، غرفة قطر).

رابعاً: يسجل مكتب العمل العربي شكره وتقديره لكافة أطراف الإنتاج التي وافته بتقارير المتابعة السنوية حول التقدم في تنفيذ العقد العربي للتشغيل، ويدعو أطراف الإنتاج كافة للإستمرار في تقديم تقارير سنوية تساعد على تذليل أية عقبات قد تعرقل تحقيق الأهداف المرجوة من العقد على مستوى الوطن العربي.

خامساً: الأمر معروض على المؤتمر الموقر للتفضل بما يلي:

- 1- أخذ العلم بالتقرير
- 2- دعم جهود منظمة العمل العربية للعمل بوثيقة العقد العربي للتشغيل والإستراتيجية العربية للتدريب والتعليم المهني والتقني ، مما يساعد في عمليات توطين الوظائف وتسهيل التنقل المنظم للأيدي العاملة العربية بين الدول العربية وتضييق الفجوة بين مخرجات التدريب والتعليم التقني والمهني واحتياجات سوق العمل.
- 3- دعوة الدول العربية التي لم تعتمد العقد العربي للتشغيل والإستراتيجية العربية للتدريب والتعليم التقني والمهني إلى اعتمادها طبقاً لقرار مؤتمر العمل العربي رقم " 1424 " (المنامة/ مملكة البحرين).
- 4- دعوة أطراف الإنتاج الثلاثة (حكومات، منظمات أصحاب الأعمال، منظمات العمال) لموافاة مكتب العمل العربي بتقرير المتابعة السنوية حول مراحل التقدم في إنجاز العقد العربي للتشغيل، ليتسنى له استكمال تقريره الدوري للقمة العربية الاقتصادية والاجتماعية والتنمية بهذا الشأن.
- 5- حث الدول العربية التي مازالت تعتمد التصنيف العربي المعياري للمهن 2008 إلى المسارعة باعتماده إعمالاً لقرار مؤتمر العمل العربي المرقم " 1401 " (عمان/ المملكة الأردنية الهاشمية 2009).
- 6- تقديم الشكر لأطراف الإنتاج التي تابعت وثيقة متطلبات العقد العربي للتشغيل وخاصة الجهات التي وافقت مكتب العمل العربي برودها المتعلقة بتقرير المتابعة السنوي بهذا الشأن وهي (المملكة الأردنية

الهاشمية، جمهورية العراق، سلطنة عمان، دولة فلسطين، دولة قطر، اتحاد الصناعات العراقي، غرفة قطر).

7- توجيه الشكر والتقدير للدول التي أكدت في تقريرها على اعتماد التصنيف العربي المعياري للمهن، وهي: (المملكة الأردنية الهاشمية، سلطنة عمان، دولة فلسطين).

8- توجيه الشكر والتقدير للدول التي أوردت في تقريرها اعتماد الإستراتيجية العربية للتدريب والتعليم التقني والمهني وهي: (المملكة الأردنية الهاشمية، سلطنة عمان).

9- استمرار منظمة العمل العربية في متابعة التقدم المحرز في انجاز متطلبات العقد العربي للتشغيل وتكثيف أنشطتها الهادفة إلى مساعدة البلدان العربية على تحقيق الأهداف المرجوة من العقد.

أحمد محمد لقمان

المدير العام

رضا
علاء محمد



منظمة العمل العربية
مكتب العمل العربي

التقرير السنوي الثالث

حول

"التقدم في إنجاز العقد العربي للتشغيل"

من واقع الردود التي وصلت حتى إعداد

هذا التقرير من أطراف الإنتاج الثلاثة

التقرير السنوي الثالث حول

"التقدم في إنجاز العقد العربي للتشغيل"

من واقع الردود التي وصلت حتى إعداد هذا التقرير من

أطراف الإنتاج الثلاثة

تم إعداد هذا التقرير في إطار متابعة تنفيذ قرار القمة الاقتصادية والتنمية والاجتماعية (الكويت، يناير/ كانون الثاني 2009) المتعلق بالبرنامج المتكامل لدعم التشغيل والحد من البطالة في الدول العربية واعتماد الفترة (2010- 2020) عقدا عربياً للتشغيل، وكذلك لمتابعة تنفيذ قرار مؤتمر العمل العربي المرقم (1417) والمتخذ بالدورة السابعة والثلاثين (المنامة / مملكة البحرين مارس/ آذار 2010) والذي جاء فيه " دعوة أطراف الإنتاج الثلاثة لتقديم تقرير سنوي لمنظمة العمل العربية حول التقدم في إنجاز العقد العربي للتشغيل يساعد في إعداد تقرير تقدمه منظمة العمل العربية والأمانة العامة لجامعة الدول العربية إلى القمة العربية الاقتصادية والتنمية والاجتماعية.

**أولاً: ردود وزارات العمل في الدول العربية :

(1) وزارة العمل / المملكة الأردنية الهاشمية :

• الهدف الأول : تحقيق متطلبات العقد العربي للتشغيل 2010 – 2020 :

- تم اعتماد العقد العربي للتشغيل بصورة رسمية.
- يشير التقرير إلى عدم توافر نظام معلومات وطني عن قضايا التشغيل.
- كما أشار إلى أنه لم يتم إجراء دراسات متعلقة بقضايا ومؤشرات العقد العربي للتشغيل.

• الهدف الثاني : تخفيض معدلات البطالة إلى النصف :

- يشير التقرير إلى نسبة البطالة عام 2011 على المستوى الوطني 12.9%، بين الذكور (11%) وبين الإناث (21.02%).
- أما تصنيف العمالة بين النشطين اقتصادياً: العمالة الوطنية 1250971، والعمالة العربية 195534، والعمالة الأجنبية 84729.
- أما نسبة المشاركة الاقتصادية للقوى العاملة الوطنية (حسب الجنس) تقدر بين الذكور 62.8، وبين الإناث 14.7.

- ويشير التقرير إلى أن نسبة البطالة حسب الموقع الجغرافي في عام 2011 تعادل 12.6% في المناطق الحضرية، 14.5% في المناطق الريفية.
- توافر خطط مرحلية أو إستراتيجية للحد من البطالة:
- **"إستراتيجية التشغيل الوطنية"**، حيث تم الانتهاء من إعداد الإستراتيجية الوطنية للتشغيل وتولت وزارة العمل آلية تنفيذ الإستراتيجية.

كما أنه جارى العمل على إعداد الخطة التنفيذية للإستراتيجية لتنفيذ المشاريع المنبثقة عن هذه الإستراتيجية والبالغة 69 مشروع موزعة على مختلف الجهات المعنية بقضايا التشغيل.

- توافر خطط مرحلية لتقليص العمالة الأجنبية لمصلحة العمالة الوطنية أولاً ثم لصالح العمالة العربية ثانياً، حيث تم وضع خطط لتطوير مديريات التشغيل والأقسام ورفع كفاءة الموظفين والتنسيق مع مديريات العمل لإمكانية إحلال العمالة الأردنية محل الوافدة من خلال توجيه أصحاب العمل لطلب عمالة أردنية وتوقيع اتفاقيات لإحلال العمالة الأردنية تدريجياً.

كما يشير التقرير إلى توافر إستراتيجية وخطط وطنية لرفع نسبة مشاركة المرأة في القوى العاملة.

● **الهدف الرابع : تيسير تنقل العمالة العربية بين الأقطار العربية " :-**

يفيد التقرير إلى :-

- تم اعتماد التصنيف العربي المعياري للمهن بصورة رسمية، حيث اعتمده مجلس التشغيل والتدريب والتعليم المهني والتقني في اجتماعه الثاني بتاريخ 2009/6/3.
- توافر مكاتب التشغيل على الصعيد الحكومي حيث تم استحداث (7) مديريات لتشغيل وتفعيل أقسام التشغيل في مديريات العمل والشراكة مع جهات حكومية ومجتمع مدني للمساهمة في تشغيل الأردنيين. أما بخصوص القطاع الخاص فقد تم ترخيص (62) شركة توظيف تساهم في تشغيل الأردنيين خاصة خارج المملكة يتم ترخيصها بناء على قانون العمل ونظام المكاتب الخاصة وتعليمات بدل الإعتاب .
- جارى العمل على تطوير نظام التشغيل الإلكتروني وتحديثه من حيث قاعدة البيانات الخاصة بالباحثين وأصحاب العمل وكيفية الموائمة والتقارير الخاصة بذلك.
- توافر معايير لاعتماد مكاتب التشغيل فى القطاع الخاص وذلك حسب نظام المكاتب الخاصة رقم (21) لسنة 1999.
- أما عن مدى توافر خدمات الإرشاد الوظيفي فقد تم وضع مسودة الإستراتيجية الوطنية للتوجيه والإرشاد المهني والوظيفي ، وتم اعتماد

- إستراتيجية التوجيه والإرشاد المهني والوظيفي من قبل مجلس التشغيل والتدريب والتعليم المهني والتقني وجارى العمل على التنفيذ.
- **الهدف الخامس : رفع نسبة الملتحقين بالتعليم والتدريب التقني والمهني إلى 50% :**
- تم اعتماد الإستراتيجية العربية للتدريب والتعليم المهني والتقني بصورة رسمية على المستوى الوطنى.

(2) وزارة العمل والشئون الاجتماعية / جمهورية العراق :

الهدف الأول : تحقيق متطلبات العقد العربى للتشغيل 2010 – 2020 :

- تم اعتماد العقد العربى للتشغيل بصورة رسمية.
- بخصوص توفر نظام معلومات وطنى عن قضايا التشغيل فأن هذه المهمة مناطة باللجنة الوطنية العليا للتشغيل المشكلة برئاسة وزارة العمل وبمشاركة ممثلى الوزارات المعنية وأصحاب العمل والعمال وتتم عقد اجتماعات دورية لمناقشة قضايا العمل ووضع السياسات والخطط والمعالجات ورفعها ومتابعة تنفيذها.
- بخصوص إعداد دراسات متعلقة بقضايا ومؤشرات العقد العربى فقد تم إعداد مايلي :-
- استكمال الإطار النظري لسياسة التشغيل الوطنية من قبل اللجنة الوطنية للتشغيل برئاسة وزارة العمل فى نهاية عام 2011 وحالياً يتم متابعة خطة تنفيذ السياسة من الوزارات المعنية وأصحاب العمل والعمال.
- إعداد إستراتيجية التخفيف من الفقر من قبل الحكومة العراقية وتضمن أهدافها ذات العلاقة بوزارة العمل ضمن خطط وأهداف دوائر الوزارة حيث تم تخصيص تمويل مقداره (84) مليار دينار ضمن موازنة دائرة العمل والتدريب المهني لعام 2012 لتوفير قروض صغيرة للفقراء المستهدفين لإنشاء مشاريع صغيرة مدرة للدخل واستكملت الدائرة إعداد ضوابط الإقراض للفئات المستهدفة فى المحافظات المشمولة بالحرمان وانجاز مصادقتها وسيتم المباشرة بالإقراض خلال شهر أغسطس/ آب من العام الحالى.
- استكملت دائرة العمل تصميم (33) حقيبة تدريبية لمناهج حديثة وفق التدريب المبني على الكفاءة (CBT) وحسب احتياجات المهن فى سوق العمل.
- مشاركة وزارة العمل مع وزارتي التربية والتعليم العالى فى إعداد إستراتيجية التدريب والتعليم المهني والتقني (TVET) لتنظيم علاقة مؤسسات هذه الوزارات مع أصحاب العمل ووضع معيارية للشهادات

الممنوحة واعتماد مبدأ الجودة في العمل ووضع إطار وطني للمؤهلات وحالياً تم إعداد مسودة الإستراتيجية وهي في طور المناقشة من الأطراف المعنية.

- بتوجيه ومتابعة معالي وزير العمل تم إعداد مشروع قانون دعم المشاريع الصغيرة المدرة للدخل لتوفير فرص عمل للعاطلين والمتضمن تشكيل صندوق للإقراض برئاسة وزارة العمل حيث تم إقرار القانون في فبراير/ شباط 2012 والوزارة حالياً في طور المتابعة لتخصيص التمويل للصندوق للمباشرة بالإقراض.

• **الهدف الثاني : تخفيض معدلات البطالة بمقدار النصف نبين ما يلي :**

- يشير التقرير إلى نسبة البطالة عام 2011 على المستوى الوطني 11.1% إفتراضى بين الذكور 9.2% وبين الإناث 20.7%.
- أما تصنيف العمالة بين النشطين اقتصادياً: العمالة الوطنية 46.84%.
- أما نسبة المشاركة الاقتصادية للقوى العاملة الوطنية (حسب الجنس) لعام 2011 تعادل 43.8% وتقدر بين الذكور 73.0% ، وبين الإناث 14.7%.
- ويشير التقرير إلى أن نسبة البطالة حسب الموقع الجغرافي في عام 2011 تعادل 11.6% في المناطق الحضرية، 10.0% في المناطق الريفية.
- يشير التقرير إلى توافر خطط مرحلية أو إستراتيجية للحد من البطالة .
- كما يشير إلى توافر خطط مرحلية لتقليص العمالة الأجنبية لمصلحة العمالة الوطنية أولاً ثم لصالح العمالة العربية ثانياً فأن قانون العمل النافذ حالياً لا يسمح باستقدام عمالة أجنبية هامشية لا تخدم الاقتصاد الوطني لصالح أصحاب العمل في القطاع الخاص باستثناء الخبراء والفنيين الذين لا تتواجد اختصاصاتهم في قاعدة بيانات العاطلين العراقيين إضافة إلى ذلك تم إصدار توجيهات حكومية لغرض تشغيل نسبة 50% عمالة عراقية في مشاريع الشركات الإستثمارية والشركات المتعاقدة مع الوزارات مقابل تشغيل 50% عمالة أجنبية، أما بصدد العمالة العربية فأن قانون العمل النافذ حالياً يعاملهم معاملة العراقيين في الحقوق والواجبات ويتم تيسير منحهم فرص العمل في القطاع الخاص لمن تكون إقامته مشروعة وبعد استحصال الموافقات الأمنية من الجهات المعنية.
- نسبة البطالة على المستوى الوطني بين النشطين اقتصادياً لعام 2011 تقدر بالنسبة للعمالة الوطنية 8.3% قياسى 11.1% إفتراضى.
- توافر إستراتيجية أو خطط وطنية لرفع نسبة مشاركة المرأة فى القوى العاملة فقد تضمنت خطة التنمية الوطنية وكذلك سياسة التشغيل محاور خاصة تهدف إلى إتاحة فرص متكافئة وعادلة لمشاركة المرأة فى العمل إضافة إلى ذلك تساهم دائرة العمل والتدريب المهنى وضمن نشاطات الخطط السنوية توفير فرص عمل للنساء ضمن قطاعات العمل وكذلك

- برنامج القروض الميسرة إضافة إلى برامج تدريبية خاصة للنساء ضمن مراكز التدريب المهني والشعبي في عموم العراق.
- نسبة من يقل دخلهم عن خط الفقر المعتمد على المستوى الوطني لعام 2011 تعادل 28.04%.

• الهدف الرابع : تيسير تنقل العمالة العربية بين الأقطار العربية " :-

- نبين ما يلي بصدد البيانات المطلوبة في حقل الإجراءات :-
- أ- بصدد اعتماد التصنيف العربي المعياري للمهن.
- تم اعتماد مستويات المهارة المعتمدة في التصنيف العربي المعياري للمهن 2008 ضمن مسودة الإستراتيجية الخاصة بمؤسسات التدريب والتعليم المهني والتقني (TVET).
- سوف يتم تشكيل نقاط ارتكاز في المراكز التدريبية في المحافظات وإشراكهم في دورة تدريبية حول كيفية إعداد التصنيف المهني وكمرحلة ثانية يتم تكليفهم بمراجعة التصنيف العربي المعياري للمهن مع ممثلي سوق العمل والدوائر والمنظمات ذات العلاقة لإبداء ملاحظاتهم وإضافتهم عليه.
- ب- بصدد مدى توفر مكاتب تشغيل فعدها الحالي (29) مركز ومكتب تشغيل في عموم العراق أما بصدد توفر مكاتب تشغيل في القطاع الخاص فلا يجيز قانون العمل النافذ حالياً عمل هذه المكاتب.
- ج- بصدد توفر خدمات تشغيل الكترونية فقد تم البدء بها عبر الموقع الالكتروني لوزارة العمل واعتباراً من 2012/1/18.
- د- بصدد توفر خدمات الإرشاد الوظيفي فهي متوفرة في مراكز التشغيل ومن خلال وحدات الترشيح من قاعدة البيانات وفق مؤهلات فرص العمل ووحدات المقابلات للمرشحين لغرض العمل ووحدات الاستقصاء لمتابعة أشغال فرص العمل إضافة إلى وحدات التسجيل والاستشارات لتقديم الإرشاد لبيانات العاطل عند تسجيل الاستمارة.

• الهدف الخامس : رفع نسبة الملتحقين بالتعليم والتدريب التقني والمهني إلى 50% :-

- نبين بصدد البيانات المطلوبة في حقل الإجراءات ما يلي :
- أ- بصدد اعتماد الإستراتيجية العربية للتدريب والتعليم المهني والتقني بصورة رسمية.
- تم تشكيل لجنة مشتركة من مؤسسات التدريب والتعليم المهني والتقني (TVET) لإعداد إستراتيجية خاصة بمؤسسات الـ TVET وقد تضمنت المسودة الثانية للإستراتيجية الوطنية كثير من التفاصيل التي وردت في الإستراتيجية العربية للتدريب والتعليم المهني والتقني علماً ان الإستراتيجية الوطنية لمؤسسات TVET تضمنت المحاور التالية:
- 1- الفصل التمهيدي.
- 2- الواقع الحالي لقطاع التدريب والتعليم المهني والتقني في العراق TVET.
- 3- التوجهات الإستراتيجية.

4- العلاقة مع أصحاب المصالح التي تضمن مستويات المهارة واقتراح إطار وطني للمؤهلات.

5- الجودة.

6- التمويل.

7- الحوكمة (الإدارة الرشيدة).

8- تنفيذ الإستراتيجية.

9- مراقبة الإستراتيجية وتقييمها.

- نسبة الملتحقين بالتدريب والتعليم المهني والتقني من الملتحقين بالتعليم فى عام 2011 تقدر بـ 1.8% (133455)، ونسبة الملتحقات بالتدريب والتعليم المهني والتقني من مجمل الملتحقين بالتدريب والتعليم المهني فى عام 2011 تقدر بـ 1.3% (43324).

ب-بصدد توفر خطط وإجراءات وطنية لتحقيق رفع نسبة الملتحقين بالتدريب والتعليم المهني والتقني.

- تضمنت مسودة الإستراتيجية الوطنية لمؤسسات TVET مجموعة من الإجراءات التي من شأنها رفع نسبة الملتحقين بالتدريب والتعليم المهني والتقني (TVET) منها :

1- توفير برامج تدريبية وتعليمية فاعلة للطلاب والمتدربين على أن يكون ذلك بالتشاور الدقيق مع مؤسسات سوق العمل التي ستستفيد منها.

2- تنظيم فعاليات سنوية مشتركة لمؤسسات TVET وأصحاب المصالح الذين يمثلون سوق العمل تعرض فيها مؤسسات TVET أنشطتها وإمكانياتها التعليمية والتدريبية فيما يعرض ارباب العمل احتياجاتهم من المهارات والمؤهلات والامتيازات التي يمنحوها للعاملين وظروف عمل شركاتهم.

3- تبني مؤسسات TVET لنظام التدريب والتعليم المبنى على الكفاءة (CBT) والذي يضمن مرونة أكثر للالتحاق بالبرامج التعليمية والتدريبية بما يتناسب مع ظروف الطلبة والمتدربين وحاجة سوق العمل من الكفاءات.

4- تشجيع استثمار القطاع الخاص فى مؤسسات TVET والذي يعزز من مساهماتهم من خلال منحهم تسهيلات ضريبية وإدارية.

5- وضع نظام للأجور والحوافز لخريجي مؤسسات TVET يضاهاي خريجي المؤسسات الأخرى كما هو الحال فى أغلب الدول المتطورة بما يتناسب مع مؤهلاتهم على أن يكون ذلك ملزما لجميع الأطراف ويتضمن مراجعة دورية للحد الأدنى للأجور ويكون ذلك بالتعاون مع الشركاء الذين يمثلون سوق العمل.

6- الانفتاح على مؤسسات المجتمع المدني فى مجال زيادة الوعي الوطني والتثقيف باتجاه دور مؤسسات TVET فى رقد سوق العمل بالملاكات المؤهلة والقادرة على شغل الوظائف ذات الأجور العالية.

- 7- تبني نظام التدريب المتناوب بين مؤسسات TVET وأصحاب المصالح الذين يمثلون سوق العمل ومن خلال هذه الآلية نضمن مشاركة الطلبة والمتدربين بتنفيذ جزء من المهارات العملية في موقع العمل وسوف تحقق هذه العملية عدة فوائد منها :
- أ- الزام الطلبة والمتدربين بقوانين موقع العمل مما يسهل من عملية تأهيلهم للعمل مستقبلاً وفق شروط موقع العمل.
- ب- مواكبة المعدات والمكائن والأجهزة التي يحتاجها سوق العمل مما يسهل من الاستجابة إلى المؤهلات التي يحتاجها السوق وبالتالي تسهيل عملية التوظيف.
- ج- ضمان حصول الطلبة والمتدربين على أجور مجزية بعد تخرجهم لأنهم سوف يتمتعون بمؤهلات تجعلهم مطلوبين من قبل سوق العمل.
- ج- بخصوص توافر قنوات الارتباط بين التدريب والتعليم التقني والمهني والتعليم العالي فهناك لجنة لقيادة سياسات مؤسسات التدريب والتعليم المهني والتقني بمشاركة اتحاد رجال الأعمال العراقي إضافة إلى لجان فنية لكتابة إستراتيجية وطنية لمؤسسات (TVET) وإعداد المعايير المهنية.

(3) وزارة القوى العاملة / سلطنة عمان :

• الهدف الأول : تحقيق متطلبات العقد العربي للتشغيل 2010 – 2020 :

- جاء في التقرير في هذا المجال ما يلي:
- تم اعتماد العقد العربي للتشغيل بصورة رسمية في مؤتمر العمل العربي (المنامة ، مارس 2010) وعليه تم اعتماد الفترة (2010 م – 2020م) عقدا عربيا للتشغيل..
 - توافر نظام معلومات وطني عن قضايا التشغيل حيث تم إنشاء الهيئة العامة لسجل القوى العاملة وفقاً لأحكام المرسوم السلطاني رقم (2011/98) ليسجل فيه: أسماء العاملين لدى كل من الجهات الحكومية المدنية والعسكرية ومنشآت القطاع الخاص والأفراد وكذلك العاملين لحسابهم و أسماء طالبي العمل وطالبي الترخيص بمزاولة أية مهنة. ويتضمن السجل بياناً بالمؤهلات الدراسية والخبرات العملية للعاملين ولطالبي العمل أو الترخيص إن وجدت. وحدد وفقاً لإحكام هذا المرسوم بأن على كل من الجهات الحكومية المدنية والعسكرية ومنشآت القطاع الخاص والأفراد والجهات المعنية الامتناع عن اتخاذ أية إجراءات لتعيين طالب عمل أو لمنح ترخيص أو بمزاولة مهنة ما لم يكن طالب العمل أو الترخيص مسجلاً في هذا السجل.
 - وتم إعداد برنامج بنك فرص العمل بهدف توفير فرص عمل من خلال تطبيق خطط التعميم المعتمدة بدءاً من القرار الوزاري رقم

(2003/159) الخاص بقطاع البيع والتوزيع وانتهاءً بالقرار الوزاري رقم (2006/25) الخاص بقطاع التعليم الخاص بالإضافة إلى قرارات التعمين الأخرى المعتمدة لقطاع الصناعة وقطاع المال والتأمين والعقارات ويلبي احتياجات سوق العمل من القوى العاملة الوطنية من خلال ربط فرص العمل الشاغرة بالباحثين عن عمل سواء من سبق له العمل بهذا الشاغر أو من لديه الرغبة للعمل به (من خلال المهن المفضلة التي تم تسجيلها من قبل الباحث).

أهداف البرنامج :

- 1- توفير فرص التدريب والتشغيل للباحثين عن عمل.
- 2- الموائمة بين العرض والطلب (الباحثين عن عمل ، وفرص العمل الشاغرة) فى سوق العمل من خلال بيانات سجل القوى العاملة الوطنية.

آلية عمل بنك فرص العمل :

- تم إعداد برنامج بنك فرص العمل بهدف احتساب نسب التعمين آليا للمنشآت العاملة فى القطاع الخاص ومن ثم توفير فرص التدريب والتشغيل ومواءمة فرص العمل الشاغرة مع الباحثين عن عمل من سجل القوى العاملة كلا حسب مؤهلاته واختصاصاته وخبراته، حيث تم إدخال جميع بيانات القطاعات الاقتصادية والأنشطة الاقتصادية الجديدة حسب الدليل الوطني الموحد والأنشطة القديمة التي لم تجدد بعد.
- وتم أيضا تسجيل القرارات الوزارية لنسب التعمين المعتمدة للقطاعات الاقتصادية باللجان القطاعية بدءا من قطاع البيع والتوزيع وانتهاءً بقطاع التعليم الخاص، بالإضافة إلى قرارات التعمين الأخرى الخاصة بقطاع الصناعة وقطاع البنوك وقطاع المال والتأمين والعقارات، ووجود شاشات لتصحيح بيانات القوى العاملة الوطنية والوافدة للمنشآت القطاع الخاص حسب خطط التعمين التي تقدمها هذه المنشآت سنوياً.
- يمكن الاستفسار عن إجمالي القوى العاملة الوطنية والوافدة بالمنشأة موزعة على حسب القطاعات الاقتصادية والأنشطة التابعة لها. والاستفسار عن نسبة التعمين المحققة بالمنشأة ومقارنتها بنسبة التعمين المستهدفة حسب القرارات الوزارية الصادرة ومن خلالها يتم التعرف على فرص العمل الشاغرة بالمنشأة ومواءمتها بالباحثين عن عمل من سجل القوى العاملة حسب المهن بالمنشأة، سواء كان الباحث سبق له العمل بهذه المهنة أو من ضمن المهن المفضلة التي يرغب العمل بها حسب مؤهلاته إذا كان باحث عن عمل (لم يسبق له العمل).
- يمكن الحصول على تقارير إحصائية تخدم صاحب العمل والمستفيدين وتظهر أهميتها فى توفير البيانات الإحصائية المطلوبة عن منشأة معينة والأنشطة الاقتصادية المزاوله بها والقطاعات الاقتصادية المنتمية إليها

المنشأة والقوى العاملة (الوطنية والوافدة) العاملة لديها. ونظراً للإشكاليات التي تواجه المنشآت العاملة في القطاع الخاص في وضوح الآلية التي يتم احتساب نسب التعمين عليها وإلى الصعوبات التي تواجهها في كيفية تطبيق نسب التعمين المفروضة حسب القرارات الوزارية ولتفادي المعوقات التي قد تحدث، جاءت فكرة ربط قرارات اللجان القطاعية المشتركة بالأنشطة الاقتصادية بالدليل الوطني الموحد، حيث يعتبر هذا الدليل تصنيف مرجعي للأنشطة الاقتصادية بغرض توفير مجموعة من الفئات النشطة التي يمكن استخدامها في تلبية احتياجات مختلف الجهات وتغطية حاجة التخطيط للبيانات الإحصائية، وتهدف إلى:

- 1- تحديد القطاع الاقتصادي الذي تنتمي إليه المنشأة على ضوء النشاط الاقتصادي الذي تزاوله.
- 2- بناء قاعدة بيانات صحيحة للقوى العاملة بكل قطاع اقتصادي، للحصول على إحصائيات دقيقة.
- 3- حصر فرص العمل التي يوفرها كل قطاع اقتصادي ومواءمتها مع الباحثين عن عمل بسجل القوى العاملة الوطنية.

كيف يستفيد منه صاحب العمل؟

يستفيد صاحب العمل من البرنامج من خلال الاستفسار عن النسب المفروضة والمحققة لمنشأته التي عن طريقها يمكن معرفة عدد الشواغر (فرص العمل) وكيفية مواءمة تلك الفرص بالعرض من الباحثين عن عمل من سجل القوى العاملة الوطنية كلاً حسب مؤهلاته واختصاصاته وخبراته التي تناسبه لشغل المهنة المطلوبة بمنشأة معينة.

- إجراء دراسات متعلقة بقضايا التشغيل ومؤشرات العقد العربي للتشغيل تقوم الوزارة بين حين وآخر بإجراء دراسات متعلقة بقضايا التشغيل ومؤشرات العقد العربي للتشغيل وإعداد تقارير سنوية لمتابعة عملية التشغيل في القطاع الخاص ورصد التطورات فيه ويتم عرض هذه التقارير على الموقع الإلكتروني للوزارة على الشبكة المعلوماتية (www.manpower.gov.om).

الهدف الرابع : تيسير تنقل العمالة العربية بين الأقطار العربية :

يهدف التقرير إلى اعتماد التصنيف العربي المعياري للمهن مع توافر مكاتب التشغيل الحكومية (قوى عاملة وطنية) حيث تسعى الوزارة وبشكل مستمر إلى تطوير خدمات التشغيل بالقطاع الخاص وشمل ذلك الإجراءات التالية:

- إنشاء المرافق وصالات التشغيل وتجهيزها بأحدث التقنيات بمحافظات ومناطق السلطنة حيث بلغت عدد المديریات المختصة بالتشغيل (5) مديريات حتى عام 2011.
- إنشاء مكاتب عمل لتشغيل القوى العاملة الوطنية فى إمارة دبی بدولة الإمارات العربية (مكتب واحد) ودولة قطر (مكتب واحد).
- المشاركة فى معارض التدريب والتشغيل التى تنظمها بعض الجهات الحكومية والخاصة.
- توافر مكاتب تشغيل فى القطاع الخاص حيث بلغ إجمالي عدد المكاتب العاملة فى نشاط استقدام القوى العاملة الوافدة بالسلطنة (131) مكتبا بمختلف محافظات ومناطق السلطنة حتى نهاية عام 2011.
- توافر معايير لاعتماد مكاتب التشغيل فى القطاع الخاص (قوى عاملة ووافدة) حيث تم إصدار لائحة تنظيمية لمزاولة نشاط استقدام القوى العاملة غير العمانية رقم (2011/1) لتنظيم عمل تلك المكاتب
- توافر خدمات التشغيل الالكترونية

وتتمثل هذه الخدمات فى إنشاء موقع للوزارة على شبكة المعلومات الدولية ومن ضمن الخدمات الالكترونية التى يقدمها هذا الموقع تسجيل الباحثين عن عمل لأول مرة وتنشيط حالة بحثهم عن فرصة عمل وعرض فرص العمل المتوفرة فى منشآت القطاع الخاص وإنشاء صفحة خاصة بالوزارة على موقع التواصل الاجتماعى (face book) وعرض إعلانات الوزارة فيها وخدمة الرسائل النصية القصيرة مع تعميم استخدام الحاسوب ضمن كافة المديریات.

- توافر خدمات الإرشاد الوظيفي
- فيوجد قسم خاص بالتوجيه والإرشاد الوظيفي يهدف إلى توفير خدمات التوجيه والإرشاد المهني للباحثين عن عمل.

● **الهدف الخامس : رفع نسبة الملحقين بالتعليم والتدريب المهني ما بين التعليم الأساس والتعليم العالی :**
 يفيد التقرير إلى أنه تم اعتماد الإستراتيجية العربية للتدريب المهني والتعليم التقنى بصورة رسمية على المستوى الوطنى (المنامة ، مارس 2010).

أما أعداد الملحقين بالتعليم والتدريب المهني ما بين التعليم الأساسى والتعليم العالی خلال الفترة 2010- 2011 فيوضحه الجدول الآتى:

الملتحقين بالتعليم والتدريب المهني ما بين التعليم الأساسي والتعليم العالي

خلال الفترة 2010 – 2011م

م البيان	العام الأكاديمي									نسبة التغير (%)			
	2011 / 2010 م			2012 / 2011 م			2011 / 2010 م			2012 / 2011 م			
	المقبولون	المسجلون	الخريجون	المقبولون	المسجلون	الخريجون	المقبولون	المسجلون	الخريجون	المقبولون	المسجلون	الخريجون	
1	ذكر	5988	16396	1502	7281	17723	1964	32.8	11.0	10.8	21.5	8.0	30.7
	أنثى	2642	9212	1590	3681	9760	1684	27.3	5.1	5.0	39.3	5.9	5.9
2	ذكر	بلغ العدد الاجمالي للمتدربين بمراكز التدريب الملتحقين بمراكز التدريب المهني الحكومية ومعهدى تأهيل الصيادين ومعهد تأهيل الصيادين القصيرة للتأهيل المهني عام 2012/ (2864) متدربا ومتدربة.											
3	ذكر	1502	2354										
	أنثى	250	421										
4	ذكر	بلغ إجمالي المتدربين الذين أتموا تدريبهم على نفقتهم الخاصة خلال عام 2010م (33767) متدربا ومتدربة.											
	أنثى	نفقتهم الخاصة											

- **توافر خطط وإجراءات وطنية لتحقيق رفع نسبة الملتحقين بالتدريب والتعليم المهني والتقني** حيث ساهمت الزيادة في إعداد الكليات وتطوير نظمها وبرامجها التعليمية والتدريبية وتنويع تخصصاتها الدراسية في مضاعفة الطاقات الاستيعابية بالتعليم التقني فازدادت أعداد الطلبة من خريجي شهادة دبلوم التعليم العام الملتحقين بهذه الكليات من (8630) طالبا وطالبة في العام الدراسي 2010 / 2011 إلى (10962) طالبا وطالبة في العام الدراسي 2011 – 2012.
- **كما تشير المعلومات المتعلقة بالمتدربين الملتحقين ببرامج التدريب المهني بالمراكز وبمعاهد تأهيل الصيادين إلى أن عددهم قد نقص من (4912) متدربا في العام التدريبي 2010 / 2011 إلى (2864) متدربا في العام التدريبي 2011/2012 بنقص مقداره (2048) متدربا.**

- توافر قنوات الارتباط بين التدريب والتعليم المهني والتقني والتعليم العالي حيث قامت الوزارة بإعداد وتطوير برامج وأنظمة التدريب المهني المختلفة بما يلاءم مع احتياجات سوق العمل العُماني من خلال إعداد منظومة للتدريب المهني والتعليم التقني تضمنت تحديد مسارات التدريب والتأهيل بمراكز التدريب المهني وفرص مواصلة التعليم العالي بالكليات التقنية وذلك بالتعاون مع منشآت القطاع الخاص.
- شمول التعليم الأساسي بموضوع التربية المهنية والتكنولوجية حيث تقوم وزارة القوى العاملة ممثلة ببرنامج سند بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم ومجموعة من منشآت القطاع الخاص بتنفيذ برنامج إنجاز عُمان تحت مسمى "مبادرة نشر العمل الحر لدى الطلاب" ، حيث يسهم البرنامج في تثقيف الطلبة بمدارس التعليم العام التابعة لوزارة التربية والتعليم وتنمية وتعزيز قدراتهم الإبداعية والقيادية لدخول سوق العمل بمستوى من المعرفة وبدرجة من الثقة التي تأهلهم للعمل للحساب الخاص.

* * * * *

(4) وزارة العمل / دولة فلسطين :

● الهدف الأول : تحقيق متطلبات العقد العربي للتشغيل 2010 – 2020 :

- تم اعتماد العقد العربي للتشغيل بصورة رسمية.
- جرى توافر نظام معلومات وطني عن قضايا التشغيل.
- تم إجراء دراسات متعلقة بقضايا ومؤشرات العقد العربي للتشغيل .
- الهدف الثاني : تخفيض معدلات البطالة بمقدار النصف:
- جاء في التقرير في مجال هذا الهدف ما يلي :
- تقدر نسبة البطالة في عام 2011 على المستوى الوطني 20.9% بين الذكور تعادل 19.2% بينما الإناث تعادل 28.4%.
- تشير الإحصائيات إلى أن نسبة المشاركة الاقتصادية لقوى العاملة الوطنية (حسب الجنس) تعادل 43%، بين الذكور 68.7% وبين الإناث 16.6%.
- نسبة البطالة حسب الموقع الجغرافي في عام 2011 تعادل 21.3% في المناطق الحضرية، 17.6% في المناطق الريفية 26.4% في المخيمات.
- أشار التقرير إلى وجود خطط مرحلية أو إستراتيجية للحد من البطالة.
- أشار التقرير إلى أن نسبة البطالة على المستوى الوطني بين النشيطين اقتصادياً: بالنسبة للعمالة الوطنية تعادل 20.9% كما أشار إلى توافر إستراتيجية وخطط وطنية لرفع نسبة مشاركة المرأة في القوى العاملة.

● **الهدف الثالث: تخفيض نسبة من يقل دخلهم عن خط الفقر المعتمد إلى النصف:**

أولاً:

- أ- تشير الإحصاءات إلى أن نسبة من يقل دخلهم عن خط الفقر المعتمد على المستوى الوطني في بيانات عام 2010 تعادل 48.6%.
- ب- نسبة من يقل دخلهم عن خط الفقر المعتمد بين القوى العاملة في بيانات عام 2010 ومشتغل 38.1% و متعطل 66.0%.
- ج- كما تشير الإحصاءات إلى أن نسبة من يقل دخلهم عن خط الفقر المعتمد بين القوى العاملة (حسب الجنس) للذكور تعادل مشتغل 38.4% ومتعطل 70.7%، وبالنسبة للإناث تعادل 36.9% مشتغل 47.5% متعطل .
- ثانياً:** رفع معدل النمو في الإنتاجية:

أ- نسبة الإنتاجية في عام 2011- 8578.6 (دولار- عامل).

ب- نسبة النمو في الإنتاجية 3.9- %.

● **الهدف الرابع: تيسير تنقل العمالة العربية بين الأقطار العربية " :**

يشير التقرير إلى اعتماد التصنيف العربى المعيارى للمهنى .

- توافر مكاتب التشغيل الحكومية وفي القطاع الخاص.

- توافر معايير لاعتماد مكاتب التشغيل فى القطاع الخاص.

- جارى توافر خدمات التشغيل الالكترونية.

● **الهدف الخامس: رفع نسبة المتحقين بالتعليم والتدريب التقنى والمهنى إلى 50% :**

- جارى اعتماد الإستراتيجية العربية للتدريب والتعليم المهنى والتقنى بصورة رسمية على المستوى الوطنى.

- نسبة المتحقين بالتدريب والتعليم المهنى والتقنى من المتحقين بالتعليم فى

عام 2011 بـ 7% تقريبا 60000 (جامعات + كليات + مدراس مهنية +

مراكز تدريب مهنى) أما نسبة الإناث المتحقات بالتدريب والتعليم المهنى

والتقنى من مجمل المتحقين بالتدريب والتعليم المهنى والتقنى فى عام

2011 يبلغ 40% أما نسبة المتحقين من ذوى الاحتياجات الخاصة

بالتدريب والتعليم المهنى والتقنى من مجمل المتحقين بالتدريب والتعليم

المهنى والتقنى فى عام 2011 تقدر بـ 1%.

- جارى توافر خطط وإجراءات وطنية لتحقيق رفع نسبة المتحقين بالتدريب

والتعليم المهنى والتقنى من خلال تطبيق الإستراتيجية الوطنية للتعليم

والتدريب المهنى والتقنى.

- يتم العمل على مشروع المؤهلات الوطنية وإلى تحقيق الربط بين البرامج

كافة وكذلك إنشاء صندوق وطنى لتمويل التدريب والتعليم المهنى والتقنى،

وجارى توافر قنوات الارتباط بين التدريب والتعليم المهنى والتقنى والتعليم

العالى، وأيضا جارى شمول التعليم الأساسى بمادة التربية المهنية

والتكنولوجية (من الصف الخامس ولغاية الثانى عشر).

(5) وزارة العمل / دولة قطر :

- **الهدف الأول : تحقيق متطلبات العقد العربي للتشغيل 2010 – 2020 :**
 - يشير التقرير إلى أنه تم اعتماد العقد العربي للتشغيل بصورة رسمية وجارى توافر نظام معلومات وطنى عن قضايا التشغيل إلا أنه لم يتم البدء فى إجراء دراسات متعلقة بقضايا مؤشرات العقد العربي للتشغيل.
- **الهدف الثانى : تخفيض معدلات البطالة فى جميع الأقطار العربية إلى النصف:**
 - جاء فى التقرير فى مجال هذا الهدف ما يلي :
 - تقدر نسبة البطالة فى عام 2011 على المستوى الوطنى (كامل الدولة) 0.6% بين الذكور تعادل 0.2% بينما الإناث تعادل 3.3%.
 - تصنيف العمالة بين النشطين اقتصاديا بالنسبة للعمالة القطرية (المحلية) 77410 أما العمالة العربية المتنقلة والعمالة الأجنبية (الوافدة) 1200025.
 - تشير الإحصائيات إلى أن نسبة المشاركة الاقتصادية من العمالة الوطنية (حسب الجنس) هى بين الذكور 63.6% وبين الإناث 34.1%.
 - نسبة البطالة حسب الموقع الجغرافي فى عام 2011 تعادل 0.6 فى المناطق الحضرية وفى المناطق الريفية.
 - توافر خطط مرحلية أو إستراتيجية للحد من البطالة وتتمثل فى إستراتيجية قطاع سوق العمل 2011 / 2016 مشروع (1) تطوير مهارات القطريين مشروع (2) تشجيع مشاركة القطريين فى قوة العمل مشروع (5) الخطة الشاملة للموارد البشرية مشروع (8) خدمات التوظيف والاستشارة والتوجيه المهنى – الخطة الخمسية لتشغيل القطريين 2011 – 2016.
 - جارى توافر خطط مرحلية لتقليص العمالة الأجنبية لمصلحة العمالة المحلية أولا ثم لصالح العربية المتنقلة ثانياً وتتمثل فى إستراتيجية قطاع سوق العمل 2011/2016.
 - تقدر نسبة البطالة على المستوى القطرى بين النشطين اقتصاديا العمالة الوطنية (القطرية) 3.9 ، والعمالة العربية المتنقلة والعمالة الأجنبية الوافدة 0.3.
 - جارى توافر إستراتيجية أو خطط وطنية ترفع نسبة مشاركة المرأة فى القوى العاملة وتتمثل فى إستراتيجية قطاع سوق العمل 2011/2016.
- **الهدف الثالث: تخفيض نسبة من يقل دخلهم عن خط الفقر المعتمد إلى النصف:**
 - تحتوى إستراتيجية قطاع سوق العمل (2016 – 2011) المشروع رقم (3) زيادة إنتاجية سوق العمل إلى توافر خطط لزيادة الإنتاجية.
- **الهدف الرابع : تيسير انتقال العمالة العربية بين الأقطار العربية " :**
 - يشير التقرير إلى أن تعدد استخدام التصانيف المختلفة من معوقات اعتماد التصنيف العربى المعيارى للمهنى.

- توافر مكاتب التشغيل الحكومية.
- جرى توافر معايير لاعتماد مكاتب التشغيل فى القطاع الخاص طبقا للمشروع رقم (8) من إستراتيجية قطاع سوق العمل (2016/2011).
- توافر خدمات التشغيل الالكترونية .
- توافر خدمات الإرشاد الوظيفي.

- **الهدف الخامس : رفع نسبة المتحقين بالتعليم والتدريب التقنى والمهنى إلى 50%:**
 - تضمن التقرير أن نسبة المتحقين بالتدريب والتعليم التقنى والمهنى من المتحقين بالتعليم فى عام 2011 ذكور 126، ونسبة المتحقات الإناث بالتعليم والتدريب المهنى والتقنى من مجمل المتحقين ،بالتدريب والتعليم المهنى والتقنى فى عام 2011 إناث 140، وغير متوافر حاليا نسبة المتحقين من ذوى الاحتياجات الخاصة.
 - توافر خطط وإجراءات وطنية لتحقيق رفع نسبة المتحقين بالتدريب والتعليم من خلال إستراتيجية قطاع التعليم المهنى والتقنى (2011 / 2016) و تستهدف هذه الإستراتيجية تأهيل حملة الشهادة الثانوية العامة وحملة الشهادة أقل من الثانوية للتوظيف وإعادة تأهيل حملة الشهادات الجامعية من التخصصات الغير مرغوبة فى سوق العمل.
 - شمول التعليم الأساسى بموضوع التربية المهنية والتكنولوجية وجرى التنفيذ من خلال مدرسة قطر التقنية- المرحلة الثانوية ثلاث سنوات.

ثانياً: ردود منظمات أصحاب الأعمال فى الدول العربية:

(1) اتحاد الصناعات العراقى :

● الهدف الأول : تحقيق متطلبات العقد العربى للتشغيل 2010 – 2020 :

- تم اعتماد العقد العربى للتشغيل بصورة رسمية.
- وجرى إعداد نظام وطنى عن قضايا التشغيل
- إعداد دراسات متعلقة بقضايا ومؤشرات العقد العربى للتشغيل

● الهدف الثانى : تخفيض معدلات البطالة إلى النصف :

- تشير الإحصائيات إلى إن نسبة البطالة فى عام 2011 المستوى الوطنى 11.1%، افتراضى بين الذكور 9.2% ، وبين الإناث 20.7%.
- تشير الإحصائيات فى تصنيف العمالة بين النشطين اقتصاديا لعام 2008 العمالة الوطنية تقدر بـ 46.84%.
- نسبة المشاركة الاقتصادية للقوى العاملة الوطنية (حسب الجنس) لعام 2011 تقدر 43.8% وتقدر نسبة المشاركة الاقتصادية بين الذكور 73.0% وبين الإناث 14.7%.

- نسبة البطالة حسب الموقع الجغرافي عام 2011 فى المناطق الحضرية 11.6% فى الناطق الريفية 10.0.
- توافر خطط مرحلية وإستراتيجية للحد من البطالة.
- توافر خطط مرحلية لتقليص العمالة الأجنبية لمصلحة العمالة الوطنية أولاً ثم لصالح العمالة العربية ثانياً.
- نسبة البطالة على المستوى الوطنى بين النشيطين اقتصادياً لعام 2011، العمالة الوطنية 8.3% قياسى 11.1% افتراضى.
- توافر إستراتيجية وخطط وطنية لرفع نسبة مشاركة المرأة فى القوى العاملة.
- نسبة من يقل دخلهم عن خط الفقر المعتمد على المستوى الوطنى لعام 2011 تقدر بـ 28.04%.

● **الهدف الرابع : تيسير تنقل العمالة العربية بين الأقطار العربية " :**

- يفيد التقرير إلى أنه جارى اعتماد التصنيف العربي المعياري للمهن مع توافر مكاتب تشغيل حكومية ولم يتم البدء فى التنفيذ بالنسبة لمكاتب التشغيل فى القطاع الخاص ولا يوجد معايير لاعتماد مكاتب التشغيل فى القطاع الخاص مع توافر خدمات التشغيل الالكترونية وتوافر خدمات الإرشاد الوظيفى.

● **الهدف الخامس : رفع نسبة الملتحقين بالتعليم والتدريب التقنى والمهنى إلى 50% :**

- يشير التقرير إلى أنه لم يتم بعد اعتماد الإستراتيجية العربية للتدريب والتعليم المهنى والتقنى بصورة رسمية على المستوى الوطنى.
- نسبة الملتحقين بالتدريب والتعليم المهنى والتقنى من الملتحقين بالتعليم فى عام 2011 بـ 1.8% ، 133455.
- بيان نسبة الملتحقات بالتدريب والتعليم المهنى والتقنى من مجمل الملتحقين بالتدريب والتعليم المهنى فى عام 2011 بـ 1.3% ، 43324.
- كما يشير التقرير إلى أنه لا توجد نسبة للملتحقين من ذوى الاحتياجات الخاصة بالتدريب والتعليم المهنى والتقنى من مجمل الملتحقين بالتدريب والتعليم المهنى والتقنى فى عام 2010.
- جارى توافر خطط وإجراءات وطنية لتحقيق رفع نسبة الملتحقين بالتدريب والتعليم المهنى والتقنى.
- توافر قنوات الارتباط بين التدريب والتعليم المهنى والتقنى والتعليم العالى.

* * * * *

(2) غرفة قطر :

● **الهدف الأول : تحقيق متطلبات العقد العربى للتشغيل 2010 - 2020 :**

- يشير التقرير إلى أنه تم اعتماد العقد العربى للتشغيل بصورة رسمية وجارى توافر نظام معلومات وطنى عن قضايا التشغيل إلا أنه لم يتم البدء فى إجراء دراسات متعلقة بقضايا مؤشرات العقد العربى للتشغيل.

● **الهدف الثاني : تخفيض معدلات البطالة بمقدار النصف:**

جاء فى التقرير فى مجال هذا الهدف ما يلى :

(أ) تقدر نسبة البطالة فى عام 2011 على المستوى المحلى 0.6% بين الذكور تعادل 0.3% بينما الإناث تعادل 3.3%.

(ب) تصنيف العمالة بين النشطين اقتصاديا بالنسبة العمالة الوطنية تعادل 77410 أما العمالة العربية والعمالة الأجنبية تعادل 1200025.

(ج) جارى توافر خطط مرحلية أو إستراتيجية للحد من البطالة وتتمثل فى مشروع (8) خدمات التوظيف والاستشارة والتوجيه المهني - الخطة الخمسية لتشغيل القطريين 2011 - 2015.

(د) جارى توافر خطط مرحلية لتقليص العمالة الأجنبية لمصلحة العمالة الوطنية أولا ثم لصالح العمالة العربية ثانيا: وتتمثل فى إستراتيجية قطاع سوق العمل 2011 - 2016.

(هـ) نسبة البطالة على المستوى الوطنى بين النشطين اقتصاديا العمالة الوطنية 3.9% والعمالة العربية والأجنبية 0.3%.

(و) أشار التقرير إلى وجود إستراتيجية أو خطط وطنية لرفع نسبة مشاركة المرأة فى القوى العاملة تتمثل فى إستراتيجية قطاع سوق العمل (2011 / 2016) مشروع (2) تشجيع تنويع مشاركة القطريين فى قوة العمل ويهدف هذا المشروع إلى تنفيذ برنامج شامل لمشاركة القطريين فى القطاع الخاص كما يهدف إلى تمكين القطريين من قيادة الاقتصاد القطرى من خلال المشاركة الأكبر تنوعا فى القوة العاملة وقد أفرد هذا المشروع برنامج خاص بتشجيع عمل النساء فى القطاع الخاص.

● **الهدف الرابع : تيسير تنقل العمالة العربية بين الأقطار العربية " :**

- يشير التقرير إلى الاعتماد على التصنيف الدولى المعيارى للمهن لعام 1988 مسترشدا بالتصنيف العربى المهني 1989 والخليجى لعام 1993.

- توافر عدد من المكاتب للتشغيل الحكومية، أما بالنسبة لمكاتب التشغيل فى القطاع الخاص تتمثل فى المشروع (8) الخاص بخدمات التوظيف والاستشارة والتوجيه المهني حيث يهدف المشروع إلى تزويد القطريين بالتوجيه والإرشاد بشأن التدريب وفرص العمل بالإضافة إلى التشغيل بجودة عالية وتقديم الصورة المهنية حول نوعية الخدمات المستخدمة وحددت مخرجات المشروع تنفيذ نظام وساطة فعال للعمال القطريين التاريخ المتوقع والتنفيذ عام 2016.

- توافر خدمات التشغيل الالكترونية .

- توافر خدمات الإرشاد الوظيفي.

● **الهدف الخامس : رفع نسبة الملتحقين بالتعليم والتدريب التقنى والمهني إلى 50%:**

- لم يتم اعتماد الإستراتيجية العربية للتدريب والتعليم المهني والتقني بصورة رسمية على المستوى الوطنى.

- توافر خطط وإجراءات وطنية لتحقيق رفع نسبة الملتحقين بالتدريب والتعليم المهني والتقني من خلال إستراتيجية قطاع التعليم (2011 – 2016).
- شمول التعليم الأساسي بمادة التربية المهنية والتكنولوجية (مدرسة قطر التقنية المرحلة الثانوية (ثلاث سنوات)).

* * * * *

**** ملاحظة:**

توجد لدى السكرتارية الفنية نسخة مرفق بها كافة الأوليات الواردة من أطراف الإنتاج.

مستورة
ط / لدى + محمد